فشل سياسة المساومة وأزمة التحوُّل الديمقراطي في تونس

تحليلات

العربي صديقي

٢٦ اغسطس ٢٠٢٠

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

منتدى الشرق مؤسسة غير منحازة حزبيا تجاه قضايا السياسات. الأراء والرؤى المعبر عنها في هذه النشرية تنتمي إلى صاحبها ولا تعكس بالضرورة توجهات منتدى الشرق.
حقوق النشر تعود إلى منتدى الشرق ٢٠٢٠
جميع الحقوق محفوظة
التصميم والقالب من تصميم: جواد أبازيد
لا يمكن إعادة طباعته بشكل كلي أو جزئي، دون موافقة مسبقة من منتدى الشرق. وإذا تم إستعمال أي جزء من المنشور، يجب ذكر كل من المؤلف ومنتدى الشرق.
العنوان: حي يني بوسنة. شارع ٢٩ أكيم. فيزيون بارك، مبنى أ واحد. الدور: ٦. الرقم البريدي: ٣٤١٩٧. بهاتشلي إيفلر/إسطنبول/تركيا.
رقم الهاتف: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٨١٥
رقم الفاكس: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٦٦٥
الإيميل: info@sharqforum.org

المحتوى

الملخَّص	٤
المقدمة	٤
الضبابية وسط البحث عن« النقاط المشتركة »المتضائلة؟	٥
الملفات السياسية الرئيسة	٧
سياسة الصفقة المتوقفة	١١
تشريح الشَّلل السياسي	١٤
القضايا المُلحَّة :سياسات بلا سياسة	١٤
الطريق إلى الأمام؟	١٦
المراجع	١٨
عن المؤلف	٢٠
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٢٠

الملخَّص: ينتظر التونسيون تشكيلَ حكومةٍ ثالثةٍ وسط سحابة من عدم اليقين منذ انتخابات خريف ٢٠١٩. ويناقش هذا المقال فشلَ كلٍّ من الأحزاب السياسية والسياسيين في المساومة السياسية أو سنِّ قيم وممارسات الحوار والتفاوض التي تمكِّن من صنع السياسات. كما يحتوي على مقتطفاتٍ من بعض كبار السياسيين - أمثال: راشد الغنوشي، وقيس سعيد، وعبير موسي، ونبيل القروي - من شأنها توضيح بعض العقبات أمام التحوُّل الديمقراطي في البلاد. حيث يؤدي التنافر داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها إلى إضعاف الأحزاب وزعزعة التوازن بين «الرئاسات الثلاث» في نظامٍ سياسيٍّ مشوَّه. كما يشكِّل إهمال النُّخب السياسية للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي والمتدهور جزءًا من التعثُّر الديمقراطي في البلاد، لا سيما بعد تفاقمه جرَّاء جائحة كوفيد. بينما تتطلَّب قضايا البطالة، وإمكانية الوصول إلى المياه، والبنية التحتية للخدمات العامة، وهجرة الحرقة، والدَّين العام المتزايد، والخزائن الفارغة، والاقتصاد المتعاقد، تتطلَّب جميعها حلولًا فوريةً وخلَّاقةً في مجال السياسات. ومع ذلك، لا يزال صنع السياسات في أسفل قائمة الأولويات. وفي خضمِّ هذا المأزق السياسي، تأتي تلميحاتٌ عن زحف النظام الرئاسي، لتثير تساؤلاتٍ حول «البرلمان» في نظامه شبه البرلماني. وتؤدي مؤشرات تدلُّ على سعي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المرشح إلى إبعاد الأحزاب السياسية الأخرى، تؤدي إلى بوادر الاستخفاف بالشرعية الانتخابية. بينما لعبت الأحزاب السياسية نفسها دورًا نشطًا في إضعاف موقفها. وكان لسعي النُّخب السياسية المستمر للمناصب السياسية أسبقيةٌ تتخطى احتياجات الناخبين الملحَّة. إذ إن مؤشرات الحد الأدنى من الكرامة هي أمر مركزيٌّ وليس ثانويًّا في التحوُّل الديمقراطي لتونس. كما يؤكِّد النشاط الاحتجاجي المستمر واللامبالاة الواضحة لدى الناخبين أن الطبقة السياسية قد انحرفت عن مسارها. حيث أن تونس بحاجة إلى زيادة وتحسين صنع السياسات، وليس إلى التسييس.

المقدمة

في حين أن النُّخب السياسية الجديدة في تونس قد تخلَّت عن الاستبداد بشكلٍ أو بآخر، إلَّا أنها لم تتقن بعدُ فنَّ الاحتمالات. يسعى هذا المقال إلى تحليل الشَّلل السياسي الحالي في تونس، وبالتحديد كيفية محاولة الأحزاب السياسية كَسْر الانقسامات الأيديولوجية بهدف ترسيخ الديمقراطية. ولا يمكن أن تكون عملية الترسيخ هذه سَلسةً، حتى وإن كانت مدعومةً بمكاسب كبيرة من حيثُ الانتخابات الحرة والنزيهة، وسيادة القانون، وحرية التعبير، والدستور الديمقراطي. ومع ذلك، فإن ما يدفع بالديمقراطية الوليدة في البلاد اليوم إلى أزمةٍ حادةٍ هو الكثير من التسييس بدون سياسة - أي دون سياسة تعالج التهديدات التي تواجه استقرار تونس وترسيخ الديمقراطية. إذ تضعف عملية الانتقال إلى الديمقراطية جرَّاء عوامل منها: الجدل المستمر في البرلمان والناتج عن الخلاف داخل الأحزاب السياسية الضعيفة وفيما بينها، والفساد وعدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الجنوب والداخل، حيث تلتهب الاحتجاجات المستمرة، وعدم وجود سياسة وبرامج واضحة لضمان التجديد الاجتماعي والاقتصادي، والتي تعتبر شرطًا لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية المستدامة. إن استمرار الخلاف السياسي والفشل في إيجاد حلولٍ عاجلةٍ لضعف الأداء الاقتصادي يمكن أن يولد هذا النوع من العِلل التي تُفسد الديمقراطيات الوليدة: البطالة، والعنف، والتطرف، واللامبالاة، والهجرة غير الشرعية، واتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء، التي يتردَّد صداها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا المجاورة.

ما يدفع بالديمقراطية الوليدة في البلاد اليوم إلى أزمةٍ حادةٍ هو الكثير من التسييس بدون سياسة - أي دون سياسة تعالج التهديدات التي تواجه استقرار تونس وترسيخ الديمقراطية

يعرض المقال أولًا: ملامحَ سياسيةً مختصرةً لشخصياتٍ بارزةٍ (راشد الغنوشي، قيس سعيد، نبيل القروي، وعبير موسي)، لتشريح مخاطر التحول الديمقراطي في تونس. وثانيًا: يحدِّد المقال العوامل التي تعرقل سياسات المساومة في البلاد (عدم المساواة الهيكلية، وتشرذم الأحزاب والاستقطاب، وإضفاء الطابع الشخصي على السياسة)، مما ينتقص من تطوُّر القيم والممارسات المدنية التي تُكمل بناء مؤسسات التحوُّل الديمقراطي. وأخيرًا: يحدِّد المقال القضايا العاجلة التي تستدعي الاهتمام مثل: الفقر وعدم المساواة الإقليمية والدَّين العام المتزايد، وكلها تفاقمت بسبب حالة عدم اليقين المتعلِّقة بفيروس كورونا. وإذا تُركت هذه المشاكل دون حلٍّ، فإنها سوف تستمر في زعزعة استقرار مسار التحوُّل الديمقراطي في تونس. إنها تحدياتٌ تلوح في الأُفق بشكلٍ كبيرٍ بالنسبة إلى هشام المشيشي الذي يسعى لتشكيل حكومة جديدة، حيث يبدو أن الرئيس الشعبوي للبلاد عازمٌ على الموازنة العكسية للبرلمان والأحزاب السياسية في البلاد. كما تتفاقم مشاكل تونس الداخلية الطويلة الأَمَد بسبب استمرار الحرب واتساع نطاق التدخُّل في ليبيا المجاورة، والتغيرات التي تطرأ في التحالفات والصراع الإقليمي، والضغط من قِبل الدول الأوروبية المجاورة على تونس لمنع الهجرة «غير الشرعية»، ومحاولات الولايات المتحدة لتطبيق نفوذٍ أكبر في الدولة الصغيرة الواقعة في شمال إفريقيا، بينما تستعرض روسيا عضلاتها العسكرية والدبلوماسية في ليبيا وسوريا. ومن ثَمَّ يجب على النُّخب السياسية في تونس أن تتعاون لإحياء وإنقاذ مصالح المواطنين وإيمانهم بالعملية الديمقراطية وما يمكن أن تقدِّمه من فوائد.

الضبابية وسط البحث عن «النقاط المشتركة» المتضائلة؟

مرة أخرى حلَّ وقتٌ من الضبابية في تونس. فقد أعلن هشام المشيشي وزير الداخلية أنه سيشكِّل حكومةً غير حزبية وتكنوقراطية بشكلٍ ما، وذلك بعد أن تمَّ تكليفه بتشكيل حكومة جديدة من قِبل الرئيس قيس سعيد. ومن ثَمَّ تتجه كلُّ الأنظار إلى رئيس الوزراء الطموح لمعرفة مَن الذي سينجح بالوصول إلى حكومته، وهي ثالث تشكيلة من نوعها خلال سبعة أشهر. وليس من المستغرب ألَّا يبدو الجمهور التونسي متحمِّسًا للوضع السائد في البلاد. فوفقًا لـ "المقياس السياسي" لشركة إمرود للاستشارات[1] في استطلاع تموز/ يوليو ٢٠٢٠، فإن ٧٠% ممَّن شملهم الاستطلاع يرون أن الوضع الاقتصادي يزداد سوءًا، و٣٧% متشائمون بشأن مستقبل البلاد، و٥٩% فقط متفائلون، بانخفاضٍ عن نسبة ٧٨٪ في الشهر السابق. وفي آب/ أغسطس ٢٠٢٠، اعتبر ٧٩,٦% من التونسيين أن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ[2]. وفي الوقت نفسِه، يبدو أن الفوضى البرلمانية قد وصلت إلى النهضة. وقد تمكَّن الحزب الدستوري الحر بزعامة عبير موسي للمرة الأولى من تصدُّر قائمة المستطلعين الحزبيين الذين قالوا إنهم سيصوتون في الانتخابات التشريعية المقبلة بنسبة ٢٩٪، وذلك في استطلاعٍ أجرته سيجما كونسيل في منتصف تموز/ يوليو[3]، متقدمًا على النهضة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,١٪. وبعد شهرٍ واحدٍ فقط، ارتفعت نسبة الحزب الدستوري الحر إلى ٣٥,٨٪، مما أدى إلى انخفاض نسبة حزب النهضة

فوفقًا لـ «المقياس السياسي» لشركة إمرود للاستشارات في استطلاع تموز/ يوليو ٢٠٢٠، فإن ٧٠٪ ممَّن شملهم الاستطلاع يرون أن الوضع الاقتصادي يزداد سوءًا، و٣٧٪ متشائمون بشأن مستقبل البلاد، و٥٩٪ فقط متفائلون، بانخفاضٍ عن نسبة ٧٨٪ في الشهر السابق. وفي آب/ أغسطس ٢٠٢٠، اعتبر ٧٩,٦٪ من التونسيين أن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ

إلى ٢١,٩%، وفقًا لسيجما كونسيل[٤]. وتأتي عبير موسي نفسها في المرتبة الثانية بعد الرئيس الحالي سعيد في استطلاع يوليو، حيث أعلن ١٠٪ من المستطلعين أنهم سيصوتون لها كرئيسة.

من الصعب استخلاصُ استنتاجاتٍ قاطعةٍ من هذه الاستطلاعات. ولكن يجب أن تؤخذ هذه النتائج بعينِ الاعتبار، خاصةً أن ٦٢,٤٪ من المشاركين في استطلاع سيجما كونسيل الأخير قالوا إنهم لم يقرروا بعدُ. مما جعل بعض السياسيين والأحزاب ينظرون إليهم بريبة. ومن المرجَّح أن الانتخابات القادمة فقط هي التي ستعمل على استقرار ميزان القوى المتغيِّر بين الأحزاب. ومع ذلك، مع خطط المشيشي لتشكيل حكومة أقل حزبية، يبدو أن احتمال سيناريو الانتخابات التشريعية المبكِّرة يتزايد بشكل مستمر. وفي ضوء ذلك، تشير أرقام استطلاعات الرأي إلى استياء الجمهور العام من الأحزاب الحاكمة التي فشلت في حلِّ مشاكل الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي المتفاقمة، وعدم المساواة الإقليمية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الديون[٥] للمُقرضين الدوليين في أعقاب جائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تبدو عبير موسي وحزبها في صعود. ولم يتمكَّن حزب النهضة حتى الآن من العودة إلى مساره بعد أن أفلت راشد الغنوشي - القيادي البارز ورئيس البرلمان - بصعوبة من التصويت بحجب الثقة في الهيئة التشريعية في ٣٠ تموز/ يوليو. ولا يزال الجميع يترنَّح في نقاشاتٍ محتدمةٍ على وسائل التواصل الاجتماعي حول تداعيات فشل التصويت بسحب الثقة: هل كان «نصرًا» للثورة وضربةً للتدخُّل الخارجي؟ هل كان «خيانة» لقلب تونس لصالح الإسلاميين؟ هل كان صفقة بين حلفاء ثوريين ومعادين للثورة وانحرفت عن مسارها؟ هل كان المحاولة الأولى فقط لإسقاط الغنوشي؟ يأتي كلُّ ذلك في أعقاب استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قبل نحو ثلاثة أسابيع، وانهيار الائتلاف الحاكم المكوَّن من حزب النهضة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس وعدد من المستقلين.

إن أكبر اختبار لتونس في ديمقراطيتها الوليدة هو سياسة المساومة. هذه هي قيم وممارسات التفاوض والحوار من قِبل النُّخب السياسية لخلق مساحاتٍ مشتركةٍ بهدف الحكم بسلاسة، وضمان الاستمرارية في مؤسسات الدولة وبيروقراطيتها، وتوفير «الفوائد» (السياسية والمادية) للجمهور. وفي نهاية المطاف، تُعتبر نهاية التسييس - وخاصةً تسييس الديمقراطية - هي الحل لمشاكل الناس: تلك المشاكل التي تتمثَّل في هذه الحالة بمشاكل تونس المترابطة داخليًّا من فقرٍ وبطالةٍ وعدم المساواة الإقليمية، وحركة الشباب (الهجرة إلى أوروبا عبر «قوارب الموت»)، والأطباء والأساتذة العاطلين عن العمل، والبنية التحتية المتداعية، والوصول المحدود إلى الرعاية الصحيَّة الجيدة. وقد انتقلت مشاكل الحكومة الأولى التي شكَّلها الحبيب الجملي بعد انتخابات خريف ٢٠١٩ إلى الدورة النيابية لهذا العام، التي دخلت في عطلة قبيل عيد الأضحى.

إن النوَّاس السياسي في تونس يتأرجح بين التوافق والخلاف. ويبدو البرلمان محاصرًا في خلافاته الخاصَّة، غافلًا عن النضالات اليومية ومحنة التونسيين الذين يتطلعون إلى حياة

إن أكبر اختبار لتونس في ديمقراطيتها الوليدة هو سياسة المساومة. هذه هي قيم وممارسات التفاوض والحوار من قِبل النُّخب السياسية لخلق مساحاتٍ مشتركةٍ بهدف الحكم بسلاسة، وضمان الاستمرارية في مؤسسات الدولة وبيروقراطيتها، وتوفير «الفوائد» (السياسية والمادية) للجمهور

كريمة، والدعوة الثورية للكرامة لا الشعارات الفارغة. فما هي الأشياء التي تقوم عليها سياسة المساومة في البلاد؟ وما هي القضايا «العالقة» في الحياة العامة؟ يبدو أننا نشهد تآكلًا أو خوفًا في عملية التحوُّل الديمقراطي. قد لا يصل الأمر إلى مستوى الانعكاس، ولكن هناك بعض التعثُّر. أما لماذا تُعتبر هذه المشاهدة مهمَّة؟ فلأن تونس التي كانت مهد ولادة الربيع العربي هي موضع ترحيبٍ باعتبارها «المختبر» الديمقراطي الرائد في العالم العربي.

الملفات السياسية الرئيسة

إن ملفات تعريف اللاعبين السياسيين الرئيسين في الدولة تخون التحديات والفرص السياسية. ومن خلال النظر إلى شخصياتٍ محدَّدةٍ في السياسة التونسية، نبدأ بتكوين انطباعٍ عن تجربة ديمقراطية بدون مرساة ديمقراطية. هذا على الرغم من التزام جميع السياسيين والأحزاب والائتلافات بالدستور الديمقراطي لعام ٢٠١٤، الذي كان يجب أن يحدِّد قواعد اللعبة الديمقراطية. فمن جهة، نلاحظ المطالب الملحَّة لتغيير قانون الانتخابات[٦] والتدابير الدستورية المختلفة (مثل حملة قيس سعيد الرئاسية خاصةً)، ومن جهة أخرى التذبذب حول النظام السياسي الهجين نفسه (مثل حديث عبير موسي قبل حملة ٢٠١٩ لصالح نظام رئاسي)[٧].

راشد الغنوشي

كان الظهور الأول للغنوشي - رئيس حزب النهضة أكبر الأحزاب التونسية والأكثر تنظيمًا مع قاعدة مستقرة نسبيًّا - ظهورًا صعبًا في السياسة الانتخابية على أقل تقدير. وكانت حصة حزب النهضة في التصويت قد تراجعت بالفعل بشكلٍ كبيرٍ في الانتخابات التشريعية، ولم تحصل إلَّا على ٥٤ مقعدًا. وقد فشل عبد الفتاح مورو - مرشح الحزب للرئاسة - في التقدُّم إلى الجولة الثانية من التصويت. ومع ذلك، فبالتفاوض أو الجدل تمكَّن الغنوشي من الحصول على منصب رئيس مجلس النواب، بالإضافة إلى وزراء حزب النهضة الستة الذين أقالهم الفخفاخ في أثناء خروجه من القصبة.

ثم كان الفشل في التصويت لحجب الثقة[٨] - حيث تمَّ الإدلاء بـ ٩٧ صوتًا في جلسة برلمانية صاخبة ضد الغنوشي - بمثابة تتويجٍ لستة أشهر مثيرة للجدل. إن طريقة إدارة الغنوشي لجلسات البرلمان، والتوتر الذي وُجِدَ به، ومَن قام بتسميته كرئيس أركانه (الذي استقال منذ ذلك الحين) وعدد المهام التي فوَّضها إليه، ومواقفه في السياسة الخارجية (في ليبيا على سبيل المثال)، والعلاقات الدولية (مع أردوغان في تركيا على سبيل المثال)، أثارت جميعها جدلًا لا ينتهي؛ حيث حاول توسيع الدور السياسي لرئيس البرلمان. ولكن كان التحدي لقيادته للبرلمان من قِبل عبير موسي هو الأشد قسوةً، حتى إن حلفاء التحالف (مثل حركة الشعب والتيار الديمقراطي) انضموا إلى معركة الأصوات المناهضة للغنوشي.

فإن إلقاء اللوم على الخارج بذريعة قلق «الدول العربية» من الديمقراطية التونسية ليس مجرَّد تشخيصٍ خاطئ للتصويت بحجب الثقة والمآزق السياسية في البلاد

ومع ذلك، فإن إلقاء اللوم على الخارج بذريعة قلق «الدول العربية» من الديمقراطية التونسية[٩] ليس مجرَّد تشخيصٍ خاطئ للتصويت بحجب الثقة والمآزق السياسية في البلاد. ويبدو من مثل هذه التعليقات أن الغنوشي يصرف الانتباه ويتهرب من مسؤوليته ومسؤولية حزبه عن التقصير، ليس فقط في هذه الولاية البرلمانية، بل أيضًا في السنوات السابقة، سواء في الترويكا أو في الحكومة «التوافقية» مع الباجي قائد السبسي[١٠]. إن المشكلة الرئيسة للحزب الإسلامي - كغيره من الأحزاب السياسية الأخرى - ليست تدخُّل القوى الخارجية، بل فشل الحزب ذاته في الحكم تحديدًا من خلال صنع السياسات التي تحسِّن من حياة التونسيين. ولا تتعلَّق الاعتراضات على الغنوشي بقيادته للبرلمان فحسب، بل تمتدُّ أيضًا إلى داخل حزب النهضة. فقد تعالت الأصوات داخل الحزب داعيةً إلى استقالته خلال العام الماضي، وتصدَّرت الاستقالات رفيعة المستوى عناوين الصحف. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيَّن أن يتمَّ البتُّ في مسألة تسليم السلطة خلال المؤتمر الحادي عشر للحزب، الذي طال انتظاره. إن هذه الفترة تدعو لأن يحين دور أربكان وأردوغان.

قيس سعيد

كان الرئيس قيس سعيد خلال الأشهر التسعة أو العشرة الماضية أحد أكبر المفاجآت، كما كان بمثابة خيبة أمل للكثيرين في السياسة التونسية. إذ تمَّ الدفع به إلى منصب رئيس الدولة تحت شعار «الشعب يريد»، حيث كان في البداية وافدًا جديدًا إلى المشهد السياسي، ولم يكن معروفًا في عهد بن علي بالتعبير الواضح عن المعارضة أو الانشقاق. وقد أعاد في حملته الانتخابية - التي لا تكاد تتصف بما يجب أن تتصف به الحملات الانتخابية - إحياءَ الحديث الثوري عن الكرامة والحرية والمساواة والعدالة والمطالب الشبابية التي لم تتم تلبية أيٍّ منها، واعدًا بإصلاح النظام السياسي نحو المزيد من الديمقراطية المباشرة. لقد نجح الخطاب الشعبوي للفترة الحالية آنذاك على الأقل، حيث اختاره أكثر من ٧٠٪ من الناخبين على رجل الإعلام نبيل القروي.

لكن قيس سعيد منذ توليه منصبه لم يُظهر سوى القليل من المبادرة والقيادة الضعيفة، مع عدم وجود جدول عملٍ واضح حول مستقبل البلاد، لا سيما في الشؤون الخارجية التي هي مسؤوليته الأساسية. وليس بعيدًا أن نقول إن قيس سعيد لم يكن مستعدًّا للصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور، ولا سيما المادة ٨٩، حيث يسمي الرئيس بموجبها الشخصية «الأكثر قدرةً" على تشكيل الحكومة في حالة عدم موافقة البرلمان. إن غياب الأغلبية النيابية الواضحة منذ انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، وما تلاها من عجز الحزب الحائز على أكبر عددٍ من الأصوات - أي حزب النهضة - عن تشكيل حكومة بقيادة مرشحها الحبيب الجملي، أظهر أنه حتى في هذا النظام شبه البرلماني فإن رئيس الجمهورية في الواقع يمارس سلطةً واسعةَ النطاق. وقد تمت تسميته للمرة الثانية بما يُدعى بِـ «حكومة الرئيس». إذن، فقد كان خطؤه هو

تسمية الفخفاخ، على الرغم من عدم علم سعيد بفساده على أقل تقدير. وقد بارك هذا الخطأ تصويت البرلمان للفخفاخ دون أن يتمَّ تدقيقه بشكلٍ صحيحٍ. ثم طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بأن يتمَّ تجميد أصول رئيس الحكومة السابق وأمواله، كما أوصت بحظر سفره[11] في أثناء التحقيق معه بشأن سلوكٍ ماليٍّ غير لائق مزعوم.

لم يبذل سعيد جهدًا أو يتولَّى دورًا قياديًّا للتدخل في الخلاف البرلماني على الرغم من كونه في وضعٍ جيدٍ من الناحية النظرية للقيام بذلك بوصفه رئيسًا غير حزبيٍّ. فهو يبدو كأنه قد قضى وقتًا ممتعًا في القيام بزياراتٍ لقوى الأمن والجيش الذين يحيون هذا القائد العام بإخلاص. وفي باريس، تصدَّرت أخطاء سعيد الفادحة العناوينَ عندما أنكر أن تونس كانت «محتلَّة» من قِبل الفرنسيين. وقد تناول في الآونة الأخيرة قضية الهجرة غير الشرعية[12]. وجاء ذلك بعد أن زار وزير الداخلية الإيطالي تونس وأعرب عن قلقه من الأمر. ثم أعلن وزير الخارجية الإيطالي تعليق مساعدة بلاده، مشيرًا إلى أن الدولة الواقعة في شمال إفريقيا لم تقم بدورها في منع الهجرة إلى إيطاليا، قائلًا: "على تونس زيادة الدوريات، خاصةً في منطقة صفاقس»[13]. ومن ثَمَّ يبدو أنه قد أصدر تعليماته إلى الرئيس سعيد، الذي طبَّق الإلزامات على صفاقس وزارها حسب الأصول[14]. وعلى هذا، يبدو أن الرئيس يأخذ إشاراته بسهولةٍ شديدةٍ من نظرائه الأوروبيين. فبعد أسبوعين فقط، وصل وزيرا الخارجية والداخلية الإيطاليان برفقة حاشية من الاتحاد الأوروبي إلى تونس، مما زاد الرهان مرةً أخرى وطالبوا بـ «بذل جهود إضافية من قِبل الحكومة التونسية». وفي تصريحاتٍ نُشرت علنًا، أصرَّ سعيد على أن «التعاون» بين البلدين يجب أن يركِّز على «الأسباب الجذرية» للهجرة غير النظامية. ومع ذلك، فإن تعهُّد إيطاليا بتقديم ١١ مليون يورو كمساعداتٍ موجَّه نحو المزيد من أعمال الشرطة (الدوريات والرادار)، مما يزيد من ترسيخ النهج الأمني لسياسة الهجرة المزعومة في تونس[15]. إلَّا أنه لم يتم تناول الأسباب الجذرية هنا.

نبيل القروي

كان قطب الإعلام ذو الكلام الرقيق الذي تحوَّل إلى سياسيٍّ ورئيس حزب قلب تونس منكسرًا نسبيًّا منذ خسارته في انتخابات ٢٠١٩ بعد سجنه بتهم فساد. بينما كان أسامة الخليفي - رئيس الكتلة البرلمانية للحزب - أكثر وضوحًا على موجات الأثير، ودائمًا ما كان حادًّا في انتقاده للحكومة الحاكمة. ومع وصول الأزمات إلى ذروتها، عاد القروي للظهور مرةً أخرى قائلًا: الآن هو الوقت المناسب. لم تتم دعوة حزب القروي ليكون جزءًا من حكومة الفخفاخ على الرغم من احتلاله المركز الثاني في الانتخابات النيابية، أو أنه كان مستبعدًا - كما يحب قلب تونس أن يقول - على أساس أنه لم يكن جزءًا من الزمرة «الثورية» من الطيف السياسي.

ومع ذلك، كان قلب تونس لا يُقدَّر بثمن بالنسبة إلى حركة النهضة في البرلمان، حيث صوَّت معها في أكثر من مناسبة. وقد دعا حزب النهضة بحدِّ ذاته مرارًا وتكرارًا إلى «توسيع» التشكيلة

وقبل إعلان المشيشي عن مقاربته التكنوقراطية، كان القروي يتطلَّع بوضوحٍ إلى الحكومة الجديدة لحزبه. فقد بدا واثقًا بعد لقائه مع المشيشي، وكان مصرًّا على أن أغلبية الديمقراطية يجب أن تنعكس في الخيارات الوزارية لرئيس الوزراء الجديد

الوزارية لتشكيل حكومة وحدة تضمُّ هذا الحزب المعارض. وقبل إعلان المشيشي عن مقاربته التكنوقراطية، كان القروي يتطلَّع بوضوح إلى الحكومة الجديدة لحزبه. فقد بدا واثقًا[١٦] بعد لقائه مع المشيشي، وكان مصرًّا على أن أغلبية الديمقراطية يجب أن تنعكس في الخيارات الوزارية لرئيس الوزراء الجديد. ومع ذلك، فإن حزب قلب تونس نفسه آخذٌ بالانكماش، حيث خسر ١١ مقعدًا من مقاعده البرلمانية البالغ عددها ٣٨ مقعدًا منذ شهر شباط/ فبراير بعد استقالة النواب، وبعضهم صريح في انتقادهم لما يرونه حرفيًّا حزب القروي.

عبير موسي

إذا كان هناك نجم صاعد في السياسة التونسية فهو عبير موسي. فقد أعادت هذه المسؤولة السابقة في حزب تجمع بن علي اكتشافَ نفسها بذكاء باعتبارها بورقيبية جديدة في السنوات التي أعقبت الإطاحة برئيسها في عام ٢٠١١. ويرى الكثيرون أن صعودها في تونس علامةٌ على دخول قوى معادية للثورة في المعركة السياسية. وقد حصل حزبها «الحزب الدستوري الحر» على ١٦ مقعدًا برلمانيًّا في الانتخابات البرلمانية: وهذا لا يعتبر رديئًا بالنسبة إلى قوة قديمة وجديدة. وقد تكون عبير موسي بشخصيتها الضخمة وطلاقتها السياسية وبلاغتها وحضورها المستمر على وسائل التواصل الاجتماعي وعينها على التفاصيل القانونية والإحصائية، هي السياسية الوحيدة في تونس التي لديها آفاق واضحة للوصول إلى الرئاسة.

ولكن المثير للجدل هنا هو أن عبير موسي - على ما يبدو - تبني مسيرتها المهنية على معارضة النهضة، أو ما تسميه الخونجية (تعبير مهين عن الإخوان أو جماعة الإخوان المسلمين). ويبدو أن عداءها لراشد الغنوشي شخصيٌّ بقدر ما هو حاد، كما يتجلَّى في المناقشات الساخنة في البرلمان. وتستغلُّ عبير موسي كل مناسبة تقريبًا للتعبير عن معارضتها، بما في ذلك الاعتصامات في باردو، وابتداءً من تعليقات جميلة كسيكسي من حركة النهضة[١٧] وصولًا لدخول ضيفٍ على قائمة الإرهابيين المشتبه بهم إلى الهيئة التشريعية. وقد أثرت اختلالاتها في البرلمان على النشاط التشريعي، كما حدث في اعتصام حزبها الذي أدى إلى تأجيلٍ آخر لجلسة المناقشة والتصويت على مرشحي المحكمة الدستورية.

على الرغم من فشل التصويت بحجب الثقة عن الغنوشي، فإنه يمكن اعتباره فوزًا لعبير موسي التي كانت تدعو إلى عريضة من هذا النوع منذ بداية هذه الدورة البرلمانية تقريبًا. ويبدو أن هجمات عبير موسي اللاذعة على الغنوشي وحركة النهضة أعطت الضوء الأخضر لسياسيين آخرين - ومن ضمنهم الحلفاء السابقون - متيحة لهم المجال لفعل الشيء نفسه (مثل سامية عبو من جماعة التيار وآخرين). إلَّا أنه ليست «العرائض» المستمرة هي نوع السياسة التي تحتاجها تونس. ويشير الموقف المتصاعد في استطلاعات الرأي إلى أن أتباع عبير موسي في تزايد. فقد أوجدت لنفسها مساحةً في السياسة التونسية. ومع ذلك، فإن التعايش السياسي والتسامح من قِبل عبير موسي وحزب الدستور الحر ومعهما ضرورةٌ وليس خيارًا. فيجب ألَّا

على الرغم من فشل التصويت بحجب الثقة عن الغنوشي، فإنه يمكن اعتباره فوزًا لعبير موسي التي كانت تدعو إلى عريضة من هذا النوع منذ بداية هذه الدورة البرلمانية تقريبًا

تنسى عبير موسي أنها موجودةٌ في السياسة اليوم؛ لأن حركة النهضة قد صوَّتت ضد قوانين تستثني الحرس القديم[١٨] في عام ٢٠١٤. وبصفتها مؤيدةً سابقة لبن علي، يجب على عبير موسي أن تُظهر القليل من التواضع مع قدرٍ من التسامح الذي يمنحه لها خصومها الأيديولوجيون. كما يجب على جميع الأحزاب الاعتراف بذلك والبناء عليه للعمل بشكلٍ جماعيٍّ من أجل المصلحة العامة، التي تشكّل المعيار النهائي للسياسات الديمقراطية الجيدة.

سياسة الصفقة المتوقفة

لم يصل المشهد السياسي التونسي إلى حالة من سياسة المساومة، أي حالة إيصال الفوائد السياسية والتوزيعية خاصةً إلى الفقراء في البلاد. فأولًا يوجد نقصٌ في مؤسسات الدولة في الوضوح فيما يتعلَّق بتحديد السلطة في النظام «المشوَّه» ذي الرؤوس الثلاثة المقسم بين: الرئيس، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان. فمَن الذي يقوم بدور القيادة؟ حيث يأتي كلٌّ من «الرؤساء» الثلاثة - الذين جميعهم من الذكور حتى الآن - إلى المنصب بجدول أعماله مع تنوُّع كبير في المهارات والخبرات والرؤية. ومن ثَمَّ يواجه بعضهم بعضًا بشكلٍ مستمرٍّ، ويدوس بعضهم على أطراف بعض، على الرغم من التصريحات العلنية بعكس ذلك: هل ينبغي أو يستطيع الرئيس المشاركة في السياسة المحلية؟ هل ينبغي أو يستطيع رئيس البرلمان التعبير عن مواقفه من السياسة الخارجية؟ هل ينبغي أو يستطيع رئيس الحكومة استخدام سلطاته في إصدار مرسوم كوفيد-١٩ لإعلان السياسات المتعلِّقة بالضرائب أو القضاء؟

يبدو الوضع من خلال تعيين هشام المشيشي لتشكيل حكومة رئيس ثانية كما لو أن قيس سعيد يقوم بموازنته السياسية الخاصَّة من خلال تفسيره للدستور، وتحديدًا المادة ٨٩. ولهذا أثران سلبيان: أولهما تشويه النظام السياسي شبه البرلماني (وليس الرئاسي). فعندما لا تتمتَّع الأحزاب السياسية بأغلبية، يميل ميزان القوى لصالح الرئيس. وكان سعيد يتذرع بالحدِّ الأقصى من الفسحة الدستورية لتولي زمام الأمور وترجيح النظام لصالحه، مما جعل الأمر سابقةً لحكومة الرئيس. ليبدو الأمر كما لو أن الرئيس لديه نوع من الثأر ضد الأحزاب السياسية. وثانيهما أن هذه التوازنات الجديدة جاءت على حساب الأحزاب السياسية وتقليص حجمها تقريبًا. ولسببٍ ما أبقى المجلس الوطني التأسيسي التونسي ثغرةً في دستور ٢٠١٤ سمحت للرئيس بتجاوز الشرعية الانتخابية بشكلٍ قانونيٍّ وديمقراطيٍّ. وقد اختار سعيد هذا الخيار مرتَيْن حتى الآن. ويبدو أن المشيشي يتوافق على الخط نفسِه مع سعيد في استراتيجيته المناهضة للحزبية في تشكيل الحكومة. وكان رئيس الحكومة المحتمل جزءًا من الزمرة الاستشارية الداخلية لسعيد، التي ضمَّت أيضًا زملاء سابقين في القانون من جامعة سوسة. ويُشاع أن رئيس أركان سعيد - نادية عكاشة التي فَقَدت شعبيتها[١٩] - كانت تمارس نفوذها وراء الكواليس في تعيين الوزراء. إلَّا أنه يبقى سؤال مهمٌّ: ما فائدة الانتخابات البرلمانية من الأساس إذا كان الرئيس سيعيِّن رئيس الحكومة الذي يقوم بدوره بتشكيل الحكومة وسطَ مجموعةٍ من المستشارين غير المنتخبين؟ إن هذه القضية ستؤدي - بلا شكٍّ - إلى مزيدٍ من الجدل في الجسم السياسي.

في مؤسسات الدولة في الوضوح فيما يتعلَّق بتحديد السلطة في النظام «المشوَّه» ذي الرؤوس الثلاثة المقسم بين: الرئيس، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان

وعلاوةً على ذلك، يشكِّل الاستقطاب وإضفاء الطابع الشخصي على السياسة جزءًا كبيرًا من المشكلة. إذ يعتبر الاستقطاب من أحد الأسباب التي تقلِّل من مثالية سياسات المساومة. وتعمل الأحزاب على تقويض نفسها وتقويض الحكومة بينما تعمل المجمعات الأيديولوجية على تلوين السلوك السياسي وتكييفه. إن عبير موسي - على سبيل المثال - تريد أن تكون جزءًا من هذه الديمقراطية الجديدة مع إقصاء الإسلاميين. ومن ناحيةٍ أخرى، يبدو أن حركة النهضة تفتقر إلى «القوة الناعمة» لتوسيع قاعدتها المتقلِّصة أو انتشارها ونفوذها عبر الأحزاب والمؤسسات السياسية وداخلها. لقد تسرب هذا التسييس في الخلافات الأيديولوجية إلى وظيفية الأدوات المهمة للديمقراطية التونسية. وأصبحت الهيئات القائمة في الماضي - كالهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (HAICA)، وهيئة الحقيقة والكرامة - أدواتٍ في يد نداء تونس أو النهضة أو الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT). مما يدفعنا إلى القول إن أحزاب الدولة ومؤسساتها تفتقر إلى المهنية السياسية التي تسهل العمل المؤسسي الضروري في الدولة بشكل محايد بطريقة أو بأخرى.

كما لم يتم إضفاء الطابع المهني على أدوات الديمقراطية ومؤسساتها في تونس بشكل كافٍ، ولم يتم نزع أيديولوجيتها بشكلٍ متزامنٍ لخدمة أكثر من حزبٍ واحدٍ وصوتٍ واحدٍ وأيديولوجيةٍ واحدةٍ. وهذا أمر خطير: فإن الصوت أحادي الاتجاه هو ما يلخِّص الاستبداد. لقد أدى عهد بن علي إلى تفريغ مؤسسات الدولة من شرعيتها ونفوذها السياسي في عملية الانتخاب والعمليات البرلمانية[٢٠]. ويمكن أن تنشأ دولة الحزب الواحد عن مزيجٍ من اللامبالاة المدنية والدافع الطموح للسياسيين الذين يسعون للقضاء على خصومهم بأي ثمنٍ حتى لو لم تكن تلك الدولة مطروحةً على الورق في المستقبل المنظور.

سيستفيد قيس سعيد من استقطاب السلطة التشريعية في الدولة لتأكيد سلطته التنفيذية على النواب البرلمانيين المتنازعين، الذين لا يستطيعون إخضاعه للعدالة. بينما يمكن لسلطته الدستورية في اختيار رئيس الوزراء والحكومة أن تفتح البابَ أمام تدخُّل أكبر من قِبل سعيد وموظفيه باتجاه النظام الرئاسي. ومع ذلك، فقد أدى هذا الاحتمال المُتوقع إلى بعض الدعوات لإجراء تعديلاتٍ دستوريةٍ في الهيكل شبه البرلماني في تونس.

ثم تغيَّر منحى المناقشات اللامنتهية حول حكومة كفاءات (حكومة الجدارة أو الحكومة التكنوقراطية) مقابل الحكومة السياسية (حكومة حزبية يفضلها حزب النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة والتيار الديمقراطي من بين لاعبين سياسيين آخرين). وقد اختار المشيشي الخيار الأول: وهو حكومة غير حزبية تثير انتقاداتٍ شديدةً من قِبل معظم الأحزاب. لكن هذه الخطوة لقيت ترحيبًا من حزب الدستور الحر الذي تتزعمه عبير موسي، التي وافقت بدورها على المشاركة في المشاورات مع رئيس الحكومة المُعيَّن، ولكن فقط بعد تأكيداتٍ بأنه لن يتمَّ منح أي حزبٍ - بما في ذلك حزب النهضة - وزاراتٍ في التشكيلة الجديدة. وتعهَّد حزب تحيا تونس - برئاسة يوسف الشاهد - بدعم حكومة المشيشي. صحيحٌ أن الجدل الدائر حول

فعندما لا تتمتَّع الأحزاب السياسية بأغلبية، يميل ميزان القوى لصالح الرئيس. وكان سعيد يتذرع بالحدّ الأقصى من الفسحة الدستورية لتولي زمام الأمور وترجيح النظام لصالحه، مما جعل الأمر سابقةً لحكومة الرئيس

ما فائدة الانتخابات البرلمانية من الأساس إذا كان الرئيس سيعيّن رئيس الحكومة الذي يقوم بدوره بتشكيل الحكومة وسطَ مجموعةٍ من المستشارين غير المنتخبين؟ إن هذه القضية ستؤدي - بلا شكٍّ - إلى مزيدٍ من الجدل في الجسم السياسي

الحكومات الحزبية مقابل التكنوقراطية جاء على أنه إشارة إلى المساومة من قِبل الأحزاب فقط لترسيخ مواقفها داخل الحكومة، حتى إن مكتبًا صغيرًا كديوان رئيس البرلمان - الذي يديره حبيب الخضر رئيس ديوان الغنوشي (الذي استقال منذ ذلك الحين) - باتَ مثارًا للجدل.

وبالمثل، يبدو أن عددًا من الأحزاب مبنيٌّ بشكلٍ محضٍ حول أشخاصٍ بحدِّ ذاتهم وبالاعتماد على الأفراد. لكن من دون المهنية السياسية سيعيش الناس ويموتون على يد راعٍ سياسيٍّ واحدٍ. فتتأثَّر كافة قوى الحزب عندما يتلقى ذلك الراعي ضربةً ما: نجيب الشابي، وحمة الهمامي، ويوسف الشاهد، ونبيل القروي نفسه إلى حدٍّ ما مع تضاؤل كتلته النيابية. وبالطبع، يأتي حزب النهضة نفسه مع مسألة قيادة الغنوشي الجدلية. فإلى أي مدى ستتوفر الديمقراطية لهذا الأب المؤسِّس للحزب الإسلامي الرائد في تونس، ليتمكَّن من تعديل لوائحه الداخلية أو الالتفاف حولها لتمديد فترة ولايته؟ ويبدو الحزب الدستوري الحر أيضًا وكأنه عرضٌ من شخصٍ واحدٍ فقط تمَّ تصميمه حول كاريزما عبير موسي، على الرغم من أن بعض الأعضاء الآخرين قد بدأوا بالظهور في وسائل الإعلام. هذا على الرغم من شعار الأحزاب الذي يتكرَّر كثيرًا بأن اتخاذ القرارات يتمُّ بدقَّة عبر «مؤسساتها».

وقد برزت مشكلة ثالثة على السطح - خاصةً في جلسات البرلمان في الأشهر الخمسة الماضية - وهي وجود قصور في تفعيل القيم المدنية والديمقراطية التي تيسِّر تدوير عجلات المؤسسات الديمقراطية من قِبل جميع أطياف النُّخب السياسية. إذ تترك الثقافة السياسية الديمقراطية في تونس الكثير مما هو مرغوب فيه. وبعد البروتوكول البرلماني الأساسي، انتشر تدنٍّي مستوى التحضُّر في التواصل الكتابي والمنطوق، إلى جانب الرغبة في إلقاء الإهانات الشخصية على الخصوم السياسيين، والانحدار إلى مستوى الاعتداء اللفظي أو الجسدي، انتشر ذلك انتشارًا واضحًا بين الحزب الدستوري الحر والمستقلين وحركة الشعب والنهضة وائتلاف الكرامة.

إن العداوات الشخصية تُترجم إلى صراعٍ سياسيٍّ ليس فقط بشكلٍ جوهريٍّ. فالسياسيون لم يتجاوزوا التناقض الأيديولوجي في الثمانينيات فقط، بل إن سلوكهم الفعلي ومضمونهم ولغتهم تعكس مرارةَ هذه المعارك العقيمة التي تصرف الانتباه عن عمل الحكومة بحد ذاتها. إن الإشكالات تملأ التواصل السياسي، ليس فقط في البرلمان، بل أيضًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث إن الخطابات السامَّة أو وسائل الإعلام التقليدية (الإذاعة والتلفزيون) التي يبدو أنها تغذي الاستقطاب أو تتحيَّز إلى جانب واحدٍ دون الآخر (مع أو ضد أحد الأحزاب)، جميعهًا تبدو - في كثيرٍ من الأحيان - أداةً أو شبه ناطق بلسان الأحزاب السياسية والسياسيين (قناة نسمة، وقناة الزيتونة...إلخ). ويبدو أن البرلمان قد بنى فقاعةً حول نفسه، حيثُ يبتعد الناخبون في نفورهم من مؤسسة ما بعيدًا عن المشاكل اليومية لإمدادات المياه غير الآمنة، ومشاكل التوظيف، وعدم المساواة المكانية، والتخلُّف الإقليمي، وهجرة الشباب في قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك.

تشريح الشَّلل السياسي

إن النظام السياسي التونسي مُجزَّأ ومُمزَّقٌ بالصراعات الداخلية، حيث ترضخ بقايا حزب نداء تونس وقاعدته عُرضةً للاستيلاء بين القروي وموسي وتحيا تونس وغيرها. ويبدو الأمر كما لو أن الانتخابات المقبلةَ لعبةُ حظٍّ وقرعةٌ وإعادةٌ لتوزيع المقاعد. ومن المحتمل أن يتفوَّق حزب موسي على القروي. وقد لعب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الكبرى (الاتحاد العام التونسي للشغل وبقية الرباعي الوطني للحوار الفائز بجائزة نوبل على سبيل المثال) دورًا سياسيًّا مهمًّا بشكلٍ متكاملٍ مع مكوناته ومصالحه القطاعية. كما ساهم هؤلاء الفاعلون السياسيون «غير الرسميين» في «الموازاة المدنية» للديمقراطية الجديدة في تونس، التي لا تهيمن عليها دولة ولا مجتمع[٢١]. ومع ذلك، لم يتم اختيار هؤلاء في عملية صنع السياسات، بل بقيت الأمور معلقةً بدلًا من ذلك. ويطالب المتظاهرون بالمياه النظيفة ويغلقون الطرق في جنوب البلاد، بما في ذلك بلدة الشبيكة على سبيل المثال[٢٢]. وقد توقف إنتاج النفط والغاز في الجنوب (الضخ لا الرخ لا، شعار الكامور - بمعنى لا ضخ للبترول ولا تساهل) مع توقف إنتاج الفوسفات في قفصة.

إن الإدارات المتعاقبة إما أن تكون قد فشلت في عقد صفقة مع هؤلاء المهمَّشين الذين يطالبون بالتوظيف وحصة من ثروة الموارد الطبيعية، أو أنها قد تراجعت عن الاتفاقات، كما في اتفاقية الكامور لعام ٢٠١٧ التي أبرمها يوسف الشاهد. إذ لا تصل سياسة المساومة إلى هذه القطاعات ولا هؤلاء السكَّان ولا هذه المطالب في تونس. فيبدأ المرء بالتساؤل عن فائدة النظام الديمقراطي الذي لا يمكنه أن يشمل اللاعبين الرئيسين، سواء كان ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات اليدوية (UTICA)، أو الشباب المتظاهر أو حركة كامور[٢٣] الذين يضيفون قيمةً ويمكن أن يساهموا في السياسة.

القضايا المُلحَّة: سياسات بلا سياسة

إن العديد من القضايا الملحَّة تصرخ من أجل الاهتمام السياسي في تونس. ومن أكثر الأمور إلحاحًا: «التهميش المتعدِّد»[٢٤]، وعدم المساواة الإقليمية والفقر، والأداء الاقتصادي المتردي والمتراكم خصوصًا في فترة وباء كوفيد-١٩، وبطالة الشباب، واستمرار تراكم الديون الدولية، والفساد، وقلَّة الخبرة السياسية. إن التنافس المستمر على السلطة - حتى بعد موسم الانتخابات - يُضعف عُمر الحكومات التي يمكنها تقديم فوائد ملموسة. وما يحدث في تونس هو أن «سياسة المساومة» تقتصر على إدارة المناصب الوزارية وتداولها، بينما يظل البُعْد التوزيعي مهملًا. بحيث أن الخلافات لا تتعلَّق بتضارب الأجندات الأيديولوجية حول كيفية كبح ظاهرة الحرقة أو المظاهرات المستمرة (تم تسجيل ٧٩٨ منها في شهر تموز/ يوليو ٢٠٢٠ وحده)[٢٥] أو عدم اليقين الاقتصادي للشركات الصغيرة والعمَّال في أثناء الوباء، ولا تتعلَّق أيضًا بالديون

إن الإدارات المتعاقبة إما أن تكون قد فشلت في عقد صفقة مع هؤلاء المهمَّشين الذين يطالبون بالتوظيف وحصة من ثروة الموارد الطبيعية، أو أنها قد تراجعت عن الاتفاقات، كما في اتفاقية الكامور لعام ٢٠١٧ التي أبرمها يوسف الشاهد

الدولية التي تجعل البلاد رهينةً لصندوق النقد الدولي وزمرته، حيث تحاول الدولة تأجيل مدفوعات ديونها[٢٦]، ولا بنقص المياه الذي تعاني منه المناطق الشمالية الغربية والجنوبية. بل إن تلك الخلافات والصراعات مُخصَّصةٌ بين السياسيين والأحزاب. والتونسيون هم الخاسرون، حتى عندما يكون أحد الأحزاب «فائزًا».

من الممكن أن تستفيد الطبقة السياسية والبيروقراطية في تونس من المخططات الحالية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)[٢٧] بدلًا من الإتيان بحلولٍ جديدةٍ في مسائل التنمية، خاصةً مع حسن النيَّة الدولية تجاه البلاد. كما يبدو أن الشركات متعدِّدة الجنسيات تحصل على تفويضٍ مطلقٍ مع رسالة مفادها: فقط تعال! واستثمِر بأي ثمن. يجب التفاوض على شروطٍ أفضل وتنفيذها حتى يولد الاستثمار الأجنبي فرصَ عمل، بينما تتمتَّع المحافظات - مثل تطاوين أو قفصة - ببعض أرباح الموارد الطبيعية التي تشتدُّ الحاجة إليها. لا تحتاج بعض هذه القضايا الملحَّة إلى وزارات، بل إلى لجانٍ تعمل بشكلٍ جيدٍ.

في الواقع، لم يتم بعدُ تشغيل اللجان المذكورة في دستور عام ٢٠١٤، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة[٢٨] (المادة ١٢٩). وفي شهر تموز/ يوليو الماضي وحده، قام أكثر من ٤٠٠٠ تونسي[٢٩] بالرحلة الخطرة عبر البحر الأبيض المتوسط التي تُسمَّى بـ "الحرقة"، وذلك وفقًا لرئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية FTDES. ولا يزال مصير عدد لا يحصى من هؤلاء المهاجرين اليائسين مجهولًا مع تزايد قلق إيطاليا التي تسعى إلى مزيدٍ من «التعاون» مع تونس. ويمكن لفرق العمل أو اللجان الجديدة التي تجمع بين أنواعٍ مختلفةٍ من الخبرة (الاقتصاد، وتعليم الشباب وتدريبهم، والصحَّة النفسية والعقلية للشباب، والمناصرة عبر الحدود) أن تركِّز بشكلٍ أفضل على مشاكل سياسية محدَّدة مثل الهجرة غير النظامية، وذلك ليس بسبب نشاط إيطاليا المفرط حيال الأمر؛ بل لأن جميع السياسيين والخبراء ونشطاء المجتمع المدني يتحمَّلون مسؤولية حماية رأس المال البشري وتنميته.

لا يمكن للطبقة السياسية مع أي نوعٍ من الضمير الديمقراطي أو المدني الاستمرارُ في الجلوس ومشاهدة شبابها وهم يقذفون بأنفسهم في البحر. يحتاج السياسيون إلى التنبيه إلى حقيقة أن التوزيع لا يعني فقط التوزيع الانتخابي. وإذا لم ينجح المشيشي في تشكيل حكومة جديدة، فإن البلاد ستعود إلى صناديق الاقتراع في وقتٍ أقرب من عام ٢٠٢٤. وسوف يعمُّ جوٌّ دائمٌ من خوف الوقوع في الهاوية الانتخابية. إن هناك حاجة إلى «حلقة تعلُّم ديمقراطية» بين الدولة والمجتمع، وبين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ويجب أن تغذي سياسة المساومة خلقَ القوة الناعمة للإقناع بالتغلغل في صنع السياسات والتوزيع والمضي قُدمًا في أعمال الحكومة. إن التأرجح ذهابًا وإيابًا بشأن القضايا يقوِّض عملية الحكم: سواء كانت القضية هي ليبيا، أو السياسة الإقليمية العربية، أو الكامور، أو أي موضوعٍ آخر.

لم تنضج سياسة المساومة بعدُ للتعامل مع هذه القضايا الملحَّة. كما تتلاقى العوامل الهيكلية (الفقر والتهميش) والعوامل المؤسسية (نقاط الضعف الحزبية التي تعزز التجزئة) مع المشاكل

ويجب أن تغذي سياسة المساومة خلقَ القوة الناعمة للإقناع بالتغلغل في صنع السياسات والتوزيع والمضي قُدمًا في أعمال الحكومة. إن التأرجح ذهابًا وإيابًا بشأن القضايا يقوّض عملية الحكم

على مستوى السياسة، وهو ما يشكِّل "عقب أخيل" في تونس. إن بدء السياسة وتنفيذها ومراجعتها للوصول إلى توازنٍ بين المدخلات السياسية (مطالب الناس) ومخرجاتها (السياسات)، تترك كثيرًا من الأمور المرغوب بها. ويبدو أن الأحزاب تتعامل مع مصالح جماهيرها كما لو أنها مطالبُ على المستوى الوطني. وهذا بعيد كل البُعْد عن الثقة والمسؤولية الممنوحة للممثلين المنتخبين، الذين تمَّ التصويت لهم في مناصبهم للنهوض بحالة البلاد لإيجاد حلولٍ للفقر وابتكار حلولٍ للبطالة وسُبل الخروج من الديون الخارجية.

الطريق إلى الأمام؟

ما هي «النقاط المشتركة» التي يمكن أن تساعد على تماسك العملية السياسية؟ لا يستطيع السياسيون أن يحكموا بينما يشارك الناس السياسة كما لو أنها لعبةٌ غير مفيدةٍ وذات محصلةٍ منعدمةٍ. ولا تجدي مطالب الحكم بعقلية أن «الرابح يأخذ كل شيء». إن هذه «النقاط المشتركة» هي قيم الشمولية والحرية والعدالة في المشاركة والتسامح مع الاختلاف. وفي نهاية المطاف، تدور السياسة حول إدارة الاختلاف والتعامل معه. ويجب على السياسيين أن يأخذوا بعين الاعتبار أنهم في مناصب للخدمة العامة. وليس من الجيد أن يكون لديك دستور «شيق» يضمن الحقوق في المياه والرعاية الصحيَّة والتوظيف بينما لا يستطيع السياسيون الوفاء به. إن الشرط الذي لا غنى عنه هو تسليم الفوائد. والبرلمان ليس مجرَّد تشريف (شرف)، بل هو أيضًا تكليف (مسؤولية).

وتحتاج الطبقة السياسية في تونس أيضًا إلى الابتعاد عن التصعيد الخطابي، حيث تتضمَّن إثارة الخوف غير المبررة سطورًا مثل: تونس على شفا حرب أهليَّة، وتونس مهدَّدة من الداخل أو ضحية لمؤامرات إقليمية. ومن الواضح أن هذا الخطاب بعيدٌ كل البُعْد عن كونه مفيدًا وينطوي على طابع الشعبوية، سواء كان من قادة الأحزاب السياسية أو من الرئيس نفسِه. إن الأمن في تونس مهددٌ على الصعيد الداخلي: أمنها البشري. ولن تقوِّض الإمارات ولا تركيا ولا داعش أمنَ تونس. بل ما سيقوضها هو التهميش والفقر والجمود السياسي والساخرون من الإجراءات السياسية والبرلمانية.

ومع ذلك، لا تزال الديمقراطية في تونس مثيرةً للإعجاب. ولذلك فإن أزمة التحوُّل الديمقراطي في تونس تُعتبر «مشكلة جيدة» نسبيًّا. إذ إن نقاط ضعف النظام السياسي هي ذاتها نقاط قوته؛ حيث يمكن للناس أن يتناوشوا ويختلفوا في طيفِ المواقف السياسية والأيديولوجيات. إذ إن المشكلة تكْمُن في تسليم البضائع، وهنا موضع فشل الحكومة وسياسات المساومة خاصتها منذ عام ٢٠١١. تبدو تونس دائمًا وكأنها تطلق أفكارًا كبيرة - كاللامركزية، وسياسة التوافق، والديمقراطية الإسلامية، والتنمية المناطقية، وما إلى ذلك - منذ أيام بورقيبة، سواء كان ذلك على مستوى الحكومة أو على مستوى الأحزاب السياسية. والعنصر المفقود هنا هو التنفيذ. إن مبدأ «المختبر» المثالي للديمقراطية لا يتعلَّق فقط بتوليد الأفكار الجيدة، بل أيضًا بتنفيذها.

ولن تقوّض الإمارات ولا تركيا ولا داعش
أمنَ تونس. بل ما سيقوضها هو التهميش
والفقر والجمود السياسي والساخرون
من الإجراءات السياسية والبرلمانية

ليست السياسة مجرَّد (نظرية) كلام، بل إنها أيضًا فعل ممارسة (أفعال). إن أهمية سدّ هذه الفجوة لا تكْمُن فقط في مصلحة تونس، بل أيضًا في نشر الأعراف والممارسات الديمقراطية في العالم العربي.

لا تحتاج الدولة إلى عملية تسييس مناطقية (قطر ضد الإمارات العربية المتحدة، أو تركيا ضد مصر)، بل تحتاج إلى صنعِ سياساتي ناتجٍ عن السياسات المتقنة والتمثيلية والمحكومة بالقواعد والموضوعية. إن جُلَّ ما تحتاج إليه الحكومة المستقبلية هو التركيز على مشاكل التهميش وعدم المساواة. ومن أجل ذلك، يجب على جميع الفاعلين السياسيين أن يقوموا بتفعيل قدرٍ ضئيلٍ من القيم المدنية والديمقراطية المشتركة للتعدُّدية والتسامح والمرونة والاحترام المتبادل، التي تشكِّل حجر الأساس لتقاسم السلطة. من المؤكَّد أن الأقوال أسهلُ من الأفعال. ولكن على حزب النهضة أن يتعلَّم كيفية التعايش المشترك والعمل مع عبير موسي وحزب الدستور الحر. كما يتعيَّن على حزب النهضة صقلُ مهاراته السياسية في فن خلق مساحاتٍ مشتركة للتغلُّب على الانقسامات الأيديولوجية والتصلُّب الذي يعرقل صنع السياسات.

وقد وقف الشَّلل الحالي في طريق صنع مثل هذه السياسات، وساهم الخلاف بين الأحزاب في هذا الجمود، مما فتح الطريق أمام تجاوزات قيس سعيد التنفيذية. وقد أثار هذا مخاوفَ من زحف النظام الرئاسي. أما من الناحية العملية، فإن هشاشة الأحزاب وعدم وجود حزب أغلبية يعني أن ميزان القوى يحابي الرئيس. فالأحزاب ذوات أيدٍ مقيَّدة: إما أن تمضي مع اقتراح حكومة وحدة وطنية، أو حكومة تكنوقراط. وكلا الخيارين يوحي بمحوِ حكومة حزبية. وفي الواقع، فإن المطاف سينتهي بتونس كدولة يحكمها رئيسٌ وموظفوه. فهل يقبل التونسيون وداعًا للديمقراطية البرلمانية؟ سؤال المليون دولار هو ما إذا كانت الأحزاب السياسية المحاصرة تلعب جنبًا إلى جنبٍ مع الرئيس. ومن المحتمل أن تتماشى الإجابة مع الخطوط الأيديولوجية، أيًّا كان التداور والتعامل الذي يحدث بعيدًا عن الأنظار العامة. قد يكون السيناريو الأسوأ هو الطريقة الأكثر تكلفةً للخروج من المأزق: العودة إلى صناديق الاقتراع في انتخاباتٍ جديدة. إن إجهاد الناخبين وعدم رضاهم يجعلان من هذا السيناريو أمرًا غير مرغوبٍ فيه. وإذا حدث هذا، فإن الشيء الوحيد المؤكَّد في تونس هو المزيد من حالة عدم اليقين.

المراجع

١- موزاييك إف إم. «ارتفاع لمؤشر التشاؤم والتراجع لمؤشر الأمل الاقتصادي»، ٢٠٢٠\٠٧\٢٣، الرابط https://bit.ly/2Yp2WuZ ، (شوهد بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢- زياد كريشان، «خاص: الباروميتر السياسي لشهر آب/ أغسطس ٢٠٢٠» ٢٠٢٠\٠٨\١٨، المغرب، الرابط https://bit.ly/3hlOtrn ، (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٣- زياد كريشان، «خاص: نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية» ٢٠٢٠\٠٧\١٤، الرابط https://bit.ly/2EvyZCk ، (شوهد بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٤- زياد كريشان، «خاص: نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية» ٢٠٢٠\٠٨\١٤، المغرب، الرابط https://bit.ly/3aLSdzQ الرابط bit.ly/3aLSdzQbit.ly/، (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٥- تصنيفات فيتش، «عدم الاستقرار السياسي في تونس يزيد من مخاطر التمويل السيادي» ٢٠٢٠\٠٧\٢١، الرابط https://www.fitchratings.com/re-search/sovereigns/tunisias-political-instability-raises-sovereign-financing-risks-21-07-2020، (شوهد بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٦- ميدل إيست مونيتور، «الاتحاد العام التونسي للشغل يدعو إلى تعديل قانون الانتخابات»، ٢٠٢٠\٠٧\١٧، الرابط https://www.middleeastmonitor.com/20200717-tunisias-general-labour-union-calls-for-amending-election-law/ (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٧- فاضل التيايئ، «عبير موبيى تدعو إلى نظام رئايبى»، ٢٠١٧\٠٧\٢٦، السڑوق، الرابط https://bit.ly/2FR7Evr (شوهد بتاريخ ٢٠٢٠\٠٨\٢٢).

٨- علي أبو رزق، «تونس: فشل تصويت عدم الثقة في إزالة الغنوشي»، ٢٠٢٠\٠٧\١٣، وكالة الأناضول، الرابط https://www.aa.com.tr/en/africa/tuni-sia-no-confidence-vote-fails-to-remove-ghannouchi/1927351# (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٩- الجزيرة، «الغنوشي: هناك دول عربية تقلقها الحرية والديمقراطية في تونس»، ٢٠٢٠\٠٨\٠٦، الرابط https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/6/%D8%A7%D8%A7%D8%A7 (شوهد بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٠- للمزيد عن «التوافق» انظر: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-45667600

١١- ميدل إيست مونيتور، «هيئة مكافحة الفساد في تونس تطالب بحظر سفر رئيس الوزراء السابق»، ٢٠٢٠\٠٧\٢١، الرابط https://www.middleeastmon-itor.com/20200721-tunisia-anti-corruption-body-demands-ban-on-ex -pms-travel/ (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٢- الصباح نيوز، «قيس سعيد: ما يقوم به منظمو الرحلات البحرية خلسةً عمل إجرامي لا يمكن أن تتسامح معه الدولة» ٢٠٢٠\٠٨\٠٢، الرابط bit.ly/31k-2ccL (شوهد بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٣- فرانشيسكو بونغارا، «إيطاليا تضغط على تونس للسيطرة على موجة المهاجرين»، ٢٠٢٠\٠٨\٠١، عرب نيوز، الرابط https://www.arabnews.com/node/1713206/world (شوهد بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠

١٤- وكالة أنباء تاب، «قيس سعيد يفاجئ مهربي المهاجرين أثناء زيارته لميناء صفاقس»، ٢٠٢٠\٠٨\٠٢، الرابط https://www.tap.info.tn/en/Portal-Poli-tics/12939420-kais-saied-blasts (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٥- فرانشيسكو بونغارا، «إيطاليا تمنح تونس ١١ يورو لوقف تدفق المهاجرين». عرب نيوز، ٢٠٢٠\٠٨\١٨، الرابط https://www.arabnews.com/node/1721346/middle-east (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٦- قناة نسمة، «نبيل القروي: يجب تشكيل حكومه نهضة بحزام سيايبى واسع بعيدًا عن الإقصاء» ٢٠٢٠\٠٨\٠٣، الرابط https://www.youtube.com/watch?v=GTMb5bxWWX4 (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٧- نادية دجوي، «عبير موبيى مقابل جميلة كسيكيى: التوتر المتزايد» ٢٠١٩\١٢\٠٤، ليكونوميست المغرب، الرابط https://www.leconomistemaghre-bin.com/2019/12/04/abir-moussi-vs-jamila-ksiksi-la-tension-monte/ (شوهد بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٨- الجزيرة، «المجلس التأسيبى التونيى يسقط فصل العزل السيايبى» ٢٠١٤\٠٥\٠١ الرابط bit.ly/2EqcPle (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

١٩- تونس نوميريك، «تونس - حملة واسعة مدبرة ضد رئيسة مجلس الوزراء الرئايبى نادية عكاشة» ٢٠٢٠\٠٨\٠٦، الرابط https://www.tunisienumerique.com/tunisie-vaste-campagne-orchestree-contre-la-cheffe-du-cabinet-presidentiel-nadia-akacha/ (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٠-العربي صديقي، «تونس بن علي: الديمقراطية بالوسائل غير الديمقراطية». المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط ٢٩، العدد ١ لعام ٢٠١٠: ٥٧.-٧٨

٢١- العربي صديقي، «الموازاة المدنية في تونس: دروس للديمقراطية العربية»، في: دليل روتليدج لنظام دولة ودولة السڑق الأوسط وشمال إفريقيا، المحرر من قِبل ريموند هينبوش وياسمني غاني. لندن: روتليدج (٢٠١٩): ١٩١-٢٠٨.

٢٢- موزاييك إف إم، «شبيكة: احتجاج للمطالبة بالماء وغلق الطريق» ٢٠٢٠\٠٨\١٠ الرابط bit.ly/31kegujbit.ly/31keguj (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٣- العربي صديقي، «بالنسبة للمتظاهرين التونسيني، الديمقراطية ليست كافية» ٢٠٢٠\٠٧\٠٨، موقع أوبن ديموكرايبى، الرابط https://www.opendemo-

/cracy.net/en/north-africa-west-asia/tunisian-protesters-democracy-not-enough

٢٤- العربي صديقي، «التنمية المناطقية في تونس: عواقب التهميش المتعدد»، ١٤\٠١\٢٠١٩ موجز سياسات مركز بروكنجز الدوحة، الرابط https://www. /brookings.edu/research/regional-development-in-tunisia-the-consequences-of-multiple-marginalization (شوهد بتاريخ ٠٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٥- FTDES، «تقرير شهر تموز ٢٠٢٠: الحركات الاجتماعية،» ١٢\٠٨\٢٠٢٠، الرابط https://ftdes.net/en/ost-rapport-juillet-2020-des-mouve-ments-sociaux-suicides-et-violences/ (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٦- رويترز، «تونس تسعى إلى تسديد الديون المتأخرة مع تأثير الأزمة على الاقتصاد والميزانية العامة» ١٣\٠٧\٢٠٢٠، الرابط https://uk.reuters.com/article/us-tunisia-economy-2020/tunisia-seeks-late-debt-payments-as-crisis-hits-economy-state-budget-idUKKCN24E18V (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقييم البرامج القطرية المستقلة: تونس» ٢٠١٠، الرابط http://web.undp.org/evaluation/evaluations/adr/tunisia.shtml (شوهد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٨- المغرب، «هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة: على ضوء القانون الأساسي عدد ٦٠ لسنة ٢٠١٩ المؤرخ في ٩ تموز/ يوليو» ١٤\٠٨\٢٠١٩، الرابط bit.ly/2FKtwZ7 (شوهد بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

٢٩- موزاييك إف إم، «عبد الرحمن الهذيلي: الهجرة غير النظامية صارت مشاريع عائلية» ٠٦\٠٨\٢٠٢٠، الرابط https://www.youtube.com/watch?v=hMxATzO5Nuw (شوهد بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ٢٠٢٠).

عن المؤلف

العربي صديقي: زميل باحث أول في منتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجية، وهو أستاذ التحوُّل الديمقراطي العربي (الدمقرطة العربية) في جامعة قطر، ومؤلِّف كتاب «البحث عن الديمقراطية العربية: خطابات وخطابات مضادة» (مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٤) وكتاب «إعادة التفكير في التحوُّل الديمقراطي العربي: انتخابات بدون ديمقراطية» (مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٩). وكان في الآونة الأخيرة محررًا في دليل روتليدج لسياسة الشرق الأوسط: كتابات متعدِّدة التخصُّصات (٢٠٢٠). وهو أيضًا باحث رئيس في المشروع المموَّل من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي الذي يمتدُّ لأربع سنواتٍ بعنوان: «انتقالات الإسلام والديمقراطية:: «إحداث على التعلم الديمقراطي والهويات المدنية». أما اهتماماته البحثية فهي: التحوُّل الديمقراطي، الديمقراطية والإسلاموية، الربيع العربي، السياسة الجديدة والاحتجاج، والسياسة العربية بشكلٍ عامٍّ.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH
الشرق للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

SharqStrategic